



دورة تكوينية حول سجل المؤسسات

-- التصرف في السجل --

السودان 12-14 نوفمبر 2012

حسن العرعوري

الفهرس

I. مصادر التحيين

1. تعداد اقتصادي

2. المصادر الإدارية

II. الإطار القانوني

1. قانون النفاذ إلى المصادر الإدارية

2. السر الإحصائي

III. تحيين السجل

1.1 التعداد الاقتصادي

تعتمد بعض الدول على التعداد الاقتصادي لتكوين او تحيين السجل :
عملية مكلفة و لا يمكن أن تغطي ديمغرافية المؤسسات

B – IDENTIFICATION DE L'ETABLISSEMENT					ب - تعريف المؤسسة
ب1/الولاية	ب2/البلدية	ب3/المقاطعة	ب4/المجموعة السكنية	ب5/المنطقة	ب6/ رقم الاستمارة في المنطقة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>
B ₁ / Wilaya	B ₂ / Commune	B ₃ / District	B ₄ / Ilot	B ₅ / Zone	B ₆ / N° du questionnaire dans la zone
ب7/ Nom ou raison sociale					ب7/ لقب الشخص أو اسم المؤسسة
<input type="text"/>					
ب8/ Prénom					ب8/ الإسم
<input type="text"/>					
ب9/ Sigle ou enseigne commerciale					ب9/ الرمز أو اللافتة التجارية
<input type="text"/>					

1.1 التعداد الاقتصادي

إشكاليات الاعتماد على التعداد :

■ الكلفة : المادة (التكاليف و عدد الأشخاص) و الوقت (وضع استمارة

و إنجاز البحث ثم دراسة النتائج)

■ التغطية تختلف حسب نسب الإجابة

■ التباعد في الإنجاز : مرة كل خمسة أو عشر سنوات

■ لا يمكن متابعة الإحداثيات و اضمحلال المؤسسات

■ لا يمكن التفتن لتغير في النشاط أو العنوان و غيرها من المتغيرات

2.1 المصادر الإدارية

تعتمد أغلب الدول على المصادر الإدارية :

■ سجلات الأداءات : الوحدات الجبائية

■ جذاذات الضمان او الحيطة الإجتماعية (المشغلون و المستقلون و

الأوجور)

■ السجل التجاري : الشركات و الأشخاص الطبيعية التجارية

■ سجل المؤسسات الصناعية

■ سجل الحرفيين و الصناعات التقليدية

■ سجلات البنوك و البنك المركزي

2.1 المصادر الإدارية

مزايا استعمال المصادر الإدارية :

■ المجانية

■ ليست هنالك حاجة إلى العديد من الموظفين لمعالجة المعطيات

■ ليست هنالك حاجة للإلحاح على المستجوبين و عدم وجود امتناع عن

الإجابة

■ تغطية شاملة و معطيات مفصلة و دقيقة

■ سرعة الإنتاج

2 الأطر القانونية

- الأطر القانونية ضرورية لتمكين من مراقبة تدفق المعطيات الإدارية:
 - لابد من وجود قوانين تمكن الجهاز الإحصائي من النفاذ الى الجذاذات الإدارية و استعمالها لأغراض إحصائية
 - التنصيص في القانون على علوية السر الإحصائي مقارنة بالسر الجبائي او السر البنكي
 - الجهاز الإحصائي مطالب بحماية المعطيات الفردية و عدم استعمالها لغايات لها علاقة بالمراقبة الجبائية أو الاجتماعية أو المالية
 - نشر المعطيات الفردية المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسات يمس بمصداقية الجهاز و يمكن أن يتسبب في امتناع عن الإجابة

2 الأطر القانونية

المعلومات المضمنة في الاتفاق الرسمي:

- الأساس القانوني
- أسماء الأشخاص الذين يقومون بنقل المعلومات و استلامها
- وصف مفصل للمعطيات المعنية
- تواتر التزويد بالمعطيات
- معايير الجودة (التعريفات و المصطلحات و التصنيفات)
- قواعد السرية
- المعايير التقنية و المالية
- مدة الاتفاق

3 تحيين السجل

- في صورة غياب معرف مشترك أو موحد بين المصادر لابد من إنجاز عملية مقارنة بين المصادر
- في صورة عدم استعمال الهياكل الإدارية للتصنيفات الإحصائية لابد من إعادة ترميز المتغيرات
- أي إحداث جديد أو اضمحلال يجب أن يسجل في أقرب الآجال و إن أمكن قبل مباشرتها النشاط الفعلي حتى تتمكن المسوح الخاصة بالاستثمار الحصول على معلومة آنية
- كل تغيير في وضعية النشاط أو العنوان أو النشاط أو المتغيرات الخاصة بالسحب يجب أن يحيين في اقرب الآجال لتفادي أخطاء التغطية و السحب في المسوح و كذلك عبء البحث على المؤسسة

3 تحيين السجل

■ يصدر السجل سنويا : يحتوي على المؤسسات النشطة في آخر يوم من السنة : سجل سنة 2011 يحتوى على المؤسسات النشطة يوم 31 ديسمبر 2011

■ تجمع السجلات السنوية و تحفظ في بنك للمعطيات (datawarehouse) حتى تمكن مثلا من متابعة تطور عدد المؤسسات حسب النشاط و الحجم



شكرا

Hassen.arouri@gmail.com